مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN : 2588-2341 ISSN :1112-7856
المجلد 13/ العدد:01 (2023) ص 127 -158

المناطق الحرة وجاذبية الاستثمار الاجنبي / تجربة المملكة الاردنية الهاشمية

Free Zones and the Attraction of Foreign Investment: The Experience of the Hashemite Kingdom of Jordan

نغم حسين نعمة [1]*، رغد محمد نجم [2]

[1] كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين (العراق)، naghamalnama@gmail.com

[2] كلية دجلة الجامعة (العراق)، raghad.mohammed@duc.edu.iq

تاريخ الإرسال: 2023-05-21 | **تاريخ القبول: 2023-06-15**

ملخص

تسعى الدول الى استثمار رؤوس الاموال الاجنبية واستغلال مواردها الطبيعة والبشرية دعما لاقتصادها الوطني ونموه، وهذا بدوره يحتاج الى تهيئة المناخ الاستثماري قانونيا وتنظيميا وبيئيا، وتقديم تسهيلات متطلبات الشركات المستثمرة، وتعد المناطق الحرة من اهم مجالات الاستثمارات الاجنبية والوطنية، كآلية لزيداه الناتج المحلي الاجمالي للبلد واسهامها في تنويع مصادر التجارة الخارجية، وحلقة وصل بين دول العالم، واستقطاب الموارد البشرية وتحجيم البطالة. وتعد المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية مركزاً استثمارياً مهماً لما يتميز به الموقع الجغرافي للمملكة والاستقرار السياسي والامني ناهيك عن توافر البنى التحتية والمجهزة بها تلك المناطق والتعاملات الجمركية، والاستيرادية والحوافز الضريبية، وتحويلات العملة الاجنبية غيرها. وعليه هدف البحث الى مناقشة الاطر التشريعية والقانونية والمتطلبات التنظيمية التي تحكم عمل المناطق الحرة في المملكة والشركاء المستثمرين في هذه المناطق فضلا عن مناقشة مساهمة تلك المناطق في جذب الاستثمارات الاجنبية وانعكاس ذلك على الصادرات والاستيرادات واعادة التصدير للمملكة. ومساهمتها في استدامة الاستثمارات والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مناطق حرة؛ استثمار أجنبي مباشر؛ الأردن.

تصنيفات JEL: B17 ، F21، F23

Abstract

Countries seek to attract foreign capital and utilize their natural and human resources to support their national economy and growth. This, in turn, requires creating a favorable investment climate legally, regulatory, and environmentally, as well as providing facilitations for the requirements of investing companies. Free zones are among the most important areas for foreign and domestic investments, serving as a mechanism to increase the country's Gross Domestic Product (GDP) and contribute to diversifying foreign trade sources. They act as a link between countries worldwide and help attract human resources while reducing unemployment.

The free zones in the Hashemite Kingdom of Jordan are considered a significant investment center due to the country's geographical location, political stability, security, infrastructure availability, customs transactions, imports, tax incentives, and foreign currency transfers, among other factors. Therefore, the aim of this research is to discuss the legislative and legal frameworks and regulatory requirements governing the operations of free zones in the kingdom, as well as the contribution of these zones to attracting foreign investments and their impact on the kingdom's exports, imports, and re-exports. Additionally, their contribution to the sustainability of investments and economic development will be examined.

Keyword: Free zones; FDI; Jordan

JEL Codes : B17, F21, F23

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

إن المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتحدد مساحتها الجغرافية صراحة، تعمل الدولة إقامة الأسوار العازلة حولها. وغاليا ما يكون لطبيعة المدينة مناخيا او جغرافيا او سياحيا الاثر في اقامة المناطق الحرة على اراضيها ، وتستخدم تلك المناطق في التبادل التجاري الحر كالاستيرادات والصادرات واعادة التصدير ، مقابل تسهيلات جمركية وضريبية ومصرفية وتأمينية معينة تسهم في جذب اكبر عدد من الشركات الاستثمارية الاجنبية ، الغرض منها تحقيق مصالح تنموية وتطويرية وتشغيل الايدي العاملة وفتح مجالات عمل جدية ، ومواكبة التطورات الخارجية في العالم مع توافر مسببات الرفاهية للمواطن ، والسعي الى ان تكون كافة انشطته تتصف بالاستدامة خدمة للأجيال القادمة.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الاتية: –

أ. ما هو واقع المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية، وماهي هي مبررات اعتماد المناطق الحرة تلك في التجارة الخارجية؟

ب. هل تسهل المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية الاستثمار الاجنبي في تلك المناطق؟ ماهي الشراكات الاستثمارية في تلك المناطق؟

ج. ماهي نشاطات التجارة الخارجية التي ممكن مزاولتها في تلك المناطق، وماهي؟ مبررات الاستمرار في توسيع تلك المناطق؟

د. هل وجود المناطق الحرة يعزز من جهود الاصلاح التي تتبناها الدولة؟ هل يساهم الاستثمار الاجنبي في تلك المناطق في تحقيق اهداف التنمية المستدامة للأردن؟

اهداف البحث:

تتحدد اهداف البحث بالآتي: –

أ. مناقشة الاطر التنظيمية والموقع الجغرافي للمناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية

ب. مناقشة اداء المناطق الحرة وانعكاس ذلك على برامج الاصلاحات الاقتصادية

ج. استخلاص الدروس من التجربة لتمكين صانعي السياسات من تنمية المناطق التي تضبف منافع للبلد المستضيف

د. تحديد العوامل الجاذبة للاستثمار في المناطق الحرة.

افتراضات البحث:

تتحدد بالآتي: –

أ. إنجاح المناطق الاقتصادية في جذب الشركات التي تخلق فرص العمل، ويقلل حجم البطالة في منطقة معينة

ب. ضمان أن تكون المناطق مستدامة اقتصاديًا وتقدم عوامل خارجية إيجابية، بما في ذلك تسهيل الترقية والتحول الهيكلي وتحفيز الإصلاحات الاقتصادية،

ج. ضمان استدامة المناطق الاقتصادية من المؤسسات، المنظور الاجتماعي والبيئي.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة الاردنية وما متوافر في المواقع الالكترونية للمؤسسات الحكومية الاردنية كغرفة تجارة عمان ووزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد ومجموعة تطوير المناطق الحرة والتنموية، ولعامي 2020 و2021.

1.2. ماهية المناطق الحرة او الخاصة

1.1.2. التعريف بالمناطق الحرة او الخاصة

تعرف المنطقة الحرة ((Free Zone بـ المنطقة الاقتصادية الخاصة، هي منطقة محددة جغرافياً تساعد على التغلب على الحواجز أمام الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. هناك مجموعة من أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة، والتي تشمل مناطق تجهيز الصادرات ومناطق المعالجة الاقتصادية والمناطق الحرة والمجمعات الصناعية (Steenbergen & Javorcik، 2017،**10**)

وبحسب اتفاقية كيوتو لمنظمة الجمارك العالمية تعرف المنطقة الحرة بانها جزء من اراضي أحد طرفي العقد خارج المنطقة الجمركية، تدخل اليها السلع بأنواعها استثناءً من الرسوم الجمركية والضريبية (Kyoto,1999: 28)، وعلى وفق مبادئ محددة وهي: (FIAS,2008: 9)

أ. منطقة محددة جغرافيا، وعادة ما تكون مؤمنة

ب. أهلية الموقع الجغرافي المخصص لها، بما يخدم المستفيدين منها

ج. منطقة جمركية خاصة ، معفاة من الرسوم الجمركية والضريبية .

د. تحكمها ادارة منفرة خاصة بها.

وهذا ما أكد عليه البنك الدولي إذا اشار الى المناطق الحرة بانها مناطق تجهيز الصادرات تعمل وفق اسس معينة كالسماح للمستثمرين بالاستيراد والتصدير معفاة من الرسوم الجمركية وضوابط الصرف، وتسهيل الترخيص والعمليات التنظيمية الأخرى، وتخفيض أو إلغاء التزامات هذه الشركات بدفع ضرائب الشركات أو ضرائب القيمة المضافة (VAT) أو الرسوم المحلية الأخرى. للحفاظ على السيطرة، وعادة ما تكون مناطق تجهيز الصادرات عبارة عن عقارات مسيجة مع ضوابط جمركية صارمة عند الدخول، وتقتصر المبيعات بشكل أساسي على أسواق التصدير www.worldbank.org/economicpremise

وتصف قاعدة البيانات للبنك الدولي هيكل إدارة كل منطقة بأنه أحد الأنواع الأربعة: (world – Bank ,2017: 35)

أ. الإدارة الخاصة: تدار الإدارة اليومية للمنطقة من قبل شركة خاصة. هناك 170 منطقة في قاعدة البيانات تستخدم هيكل الإدارة هذا.

ب. الوكالة العامة: تدار الإدارة اليومية للمنطقة من قبل وكالة عامة. هناك 176 منطقة في قاعدة البيانات تستخدم هيكل الإدارة هذا.

ج. المؤسسة المملوكة للدولة. تتم إدارة الإدارة اليومية للمنطقة من قبل كيان واحد مملوك كليًا أو جزئيًا من قبل الدولة. هناك 114 منطقة في قاعدة البيانات تستخدم هيكل الإدارة هذا.

د. الشراكة بين القطاعين العام والخاص :("PPP") تدار الإدارة اليومية للمنطقة من قبل كيان مشترك يتألف من دعاية واحدة على الأقل وكيان خاص واحد على الأقل. هناك 98 منطقة عبر قاعدة البيانات تستخدم بنية الإدارة هذه .ميزة قاعدة البيانات الإضافية التكوين المؤسسي لكل منطقة من حيث: اسم شركة الإدارة والإطار القانوني الحالي والسنة التي تم فيها وضع الإطار القانوني الحالي واسم السلطة التنظيمية. واستقلال السلطة التنظيمية. ومشاركة القطاع الخاص في إنشاء المنطقة. وتوافر الحوافز الضريبية لمطوري المنطقة.

2..1.2. خصائص المناطق الحرة او الخاصة

تشتمل المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل عام على أربع خصائص مهمة: (world bank,2017:11)

1 -تحتل المناطق الاقتصادية الخاصة مناطق محددة جغرافيًا، على عكس العديد من أعمدة النمو والتجمعات، والتي يمكن أن تنتشر عبر مواقع متعددة*.

2 -تحتوي المناطق الاقتصادية الخاصة على عدة شركات. على عكس مناطق التصدير ذات المصنع الواحد الموجودة في العديد من البلدان (مثل كوستاريكا وغانا)، تم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في الأصل لجمع العديد من الشركات في موقع جغرافي واحد لتخفيف تكاليف المعاملات وإنشاء تكتل رأسي وأفقي.

* لماذا تميل الشركات إلى التكتل بدلاً من الانتشار بالتساوي على المساحات؟ كان ألفريد مارشال أول خبير اقتصادي يقدم نظرية ونموذجًا للتكتل في عام 1920. تميل الشركات إلى التجمع بالقرب من بعضها البعض لأن التكتل الصناعي يقلل من تكاليف النقل، مما يؤدي إلى "اقتصادات التكتل". حدد مارشال (1920) ثلاث فئات لتكاليف النقل: نقل البضائع والعمالة والأفكار. على سبيل المثال، عندما تركز الشركات إنتاجها في المناطق الاقتصادية الخاصة، فإنها تستفيد من وجود الروابط الخلفية والأمامية المتعلقة بالشركات الداخلية (الشركات الموجودة في المناطق الاقتصادية الخاصة) والشركات الخارجية، مما يقلل من تكلفة نقل البضائع النهائية أو الوسيطة. بعبارة أخرى، هناك قناتان رئيسيتان للمناطق الاقتصادية الخاصة يمكن من خلالهما تطوير شبكات الكفاءة الاقتصادية والاعتماد المتبادل (Ottaviano and Puga، 1998). تتكون القناة الأولى من "الروابط الخلفية". تنشأ عندما يتواجد الموردون والشركات على مقربة، مما يقلل من تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة للشركات الموجودة في المناطق الاقتصادية الخاصة. تحدث القناة الثانية عندما يتم تعزيز العوامل الخارجية للتكتل عبر قناة الطلب "الروابط الأمامية" (Marshall 1920؛ Ottaviano and Puga 1998؛ Farole 2011). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتكتل منتجي السلع النهائية والموردين الوسيطين والمستهلكين بناء نظام بيئي يجذب المزيد من الشركات إلى المناطق الاقتصادية الخاصة أو المواقع القريبة، وبالتالي إنشاء آلية تكتل ذاتية التعزيز.

3.المناطق الاقتصادية الحرة او الخاصة تعمل في ظل نظام تنظيمي يتمتع بقواعد استثمار وتجارة وتشغيل يتسم بحرية اقتصادية وكفاءة إدارية أكثر من بقية الاقتصادات تخضع لسلطة الادارة الخاصة بها. تتمثل وظيفة الإدارة في تنسيق الأنشطة داخل المنطقة، والتأكد من أن الشركات المستأجرة تتلقى الخدمات الموعودة والدعوة للشركات في المنطقة في التعامل مع الحكومة. فعلى سبيل المثال، إحدى السمات الفريدة لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين هي أنه يتمتع بتطبيق لامركزي تختار الحكومة المحلية عادة لجنة إدارية للإشراف على الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. كما توافق اللجنة الإدارية على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء البنية التحتية وتحسينها، وتنظيم استخدام الأراضي نيابة عن الإدارة المحلية (Zeng, 2011:4).

4.المناطق الاقتصادية الخاصة تخضع لسياسة حكومية في الاشراف عليها وعلى الأراضي المخصصة لها، وتتضمن نظامًا تنظيميًا خاصًا، قد يكون النظام منطقة جمركية منفصلة أو قد يكون له إجراءات تصدير مبسطة. تعتبر كل من إدارة المنطقة وسياسة الأراضي المخصصة لها ضمن نظام المناطق الاقتصادية الخاصة

وبمقارنة المناطق الحرة بالبيئة الاقتصادية المحلية التي توجد فيها، يمكن اعتبار المناطق الاقتصادية الخاصة او الحرة «خاصة" بعدة طرق :أ الاولى: انها توفر البنية التحتية (الوصول والجودة والموثوقية والتكلفة والمرونة)، الثانية: الأنظمة الجمركية (جمارك فعالة أو رسوم أو ضريبة القيمة المضافة (VAT)، مجانية أو مؤجلة)، الثالثة: الأنظمة التنظيمية (الترخيص الفعال والتخطيط والمرونة) والأنظمة المالية (حريات رأس المال والحوافز الضريبية والإعانات)(Farole and Akinci, 2011:13)

ومن الاهمية بمكان فان نجاح المناطق الحرة مرتبط بمدى توافر قوى السوق من حيث البنى التحتية الصناعية الجيدة من طاقة ومياه وغاز والاتصالات فضلاً عن توافر الاراضي وعائديه تلك الاراضي والتوطين في تلك المناطق. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المناطق الاقتصادية الخاصة بهيكل حوكمة يضمن للمستثمرين الاستفادة من تقديم خدمات فعالة. يتم استخدام هذه المناطق بشكل شائع من قبل البلدان النامية لتشجيع الاستثمار وكانت ناجحة للغاية بالنسبة للنمور الآسيوية (Roberts,2019:14)

3.1.2 اهداف المناطق الحرة او الخاصة

على وفق ما تقدم فان انشاء المناطق الحرة يسعى الى تحقيق العديد من الاهداف وهي: – (Thomas Farole,2011:1) و(عاشور،2013: 6)

أ. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. العمل بمثابة "صمامات ضغط" للتخفيف من حدة البطالة على نطاق واسع.

ج. دعم استراتيجية أوسع للإصلاح الاقتصادي

د. العمل كمختبرات تجريبية لتطبيق السياسات والنهج الجديدة.

هـ. تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد

و. نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى.

ز. جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الت ا ربطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي.

ح. إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.

ط. زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية

ان الانفتاح على الاسواق العالمية والتغييرات التكنولوجية المتسارعة، دفع الدول الى انشاء مناطق حره مختلفة من حيث الاهداف والاسواق والانشطة ومنها على سبيل المثل موضح في الجدول ادناه*

* في عام 1986، أفادت قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية للمناطق الاقتصادية الخاصة عن 176 منطقة في 47 دولة؛ بحلول عام 2006 ارتفع هذا العدد إلى 3500 منطقة في 130 دولة، للمزيد انظر (BearingPoint;ILO database; FIaS research ; (WEPZa (2007).

جدول 1: دوافع انشاء المناطق الحرة

نوع المنطقة	اهداف التنمية	التشكيل المادي	الموقع القياسي/النموذجي	النشاط المؤهل	السوق	مثال
المناطق الحرة التجارية	دعم التجارة	أصغر من 50 هيكتار	منافذ الدخول	التجارة واعادة التصدير	المحلي واعادة التصدير	منطقة Colon الحرة / Panama
مناطق الصادرات التقليدية	تصدير المنتجات الصناعية	أصغر من 100 هكتار	لا يوجد	تصنيع المكائن الصناعية	التصدير	Karachi EPZ, Pakistan
منطقة التصدير الهجين	تصدير المنتجات الصناعية	أصغر من 100 هكتار	لا يوجد	تصنيع المكائن الصناعية	المحلي التصدير	lat Krabang Industrial Estate, Thailand
الميناء الحر	التنمية الشاملة	أكبر من 100كم^2		استخدامات متعددة	المحلي، الدولي، اسواق التصدير	منطقة العقبة / الاردن
المنطقة التجارية / المنطقة الحرة في المناطق الحضرية	النشاط العمراني	أصغر من 50 هكتار	المناطق الحضرية او الريفية المنكوبة	استخدامات متعددة	المحلي	المنطقة التجارية في شيكاغو
منطقة تصدير الصناعات الفردية	تصدير المنتجات الصناعية	تصميم فردي	على مستوى الدولة	تصنيع المكائن الصناعية	سوق التصدير	موريشيوس / المكسيك

Sources:(world bank,2008 :10-11)

2.2 الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة

1.2.2 التعريف بالاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة

يعرف الاستثمار المتحقق في المناطق الحرة او الخاصة بذلك النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر، وكما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بأنه توظيفات أجنبية غبر وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة. (UNCTAD- WORLD WVESTMEMT REPOE.NEW YORK 2000)، وقد اشار صندوق النقد الدولي (IMF) الى ذلك بانه " الاستثمار الذي يتم

لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دول بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15 % من ملكية المشروع.

ان تلك التوظيفات الاجنبية تحتاج الى بيئة صحية من حيث الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والبيئي فكما هو معروف ان (راس المال جبان) عليه لا يمكن المغامرة براس المال في مناخ استثماري محفوف بمخاطر امنية وتغييرات سياسية تنجم عنها قرارات تشل الحركة الاقتصادية في البلد، لذا ولإنجاح جذب الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة لابد من الاخذ بالاعتبار العوامل التي تحد او تعظم من جذب الاستثمار الاجنبي

2.2 .2 عوامل جذب الاستثمار الاجنبي:

تتحدد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي بالآتي: -

أ. عوامل سياسية: تتمثل بالاستقرار السياسي وقرارات الدولة المستضيفة للاستثمار الاجنبي وقيود توافر المعلومات من الناحية السياسية والأمنية، اذ ان التغيرات السياسية والاقتصادية والتي توحي بعدم الاستقرار وردود أفعال الأنظمة السياسية أحيانا عوامل تؤثر في مصالح المستثمر الأجنبي وقراراته. فضلا عن ان قرار الاستثمار يجب ان يكون مبنيا على المصالح الوطنية العامة والقيم. وهذا مرتبط بالحكم الرشيد الذي تتبعه الدول حماية لها وللمستثمر في ان واحد. (الجميلي، 2007: 2).

ب. عوامل اقتصادية: تتمثل في نسب التضخم والبنى التحتية وحجم السوق ومعدلات النمو للبلد المضيف والموارد الطبيعية ومدى توافر الايدي العاملة ، ولكل من هذه العوامل تأثيره على حركة الاستثمار الاجنبي ، وتأتي في مقدمتها توافر البنى التحتية و مثلما لارتفاع مؤشر التضخم تأثير في

تكاليف الانتاج وسياسة التسعير ومن ثم حجم الارباح فان كبر حجم السوق يساعد في زيادة استقدام الاستثمارات الاجنبية فضلا عن زيادة معدلات النمو وغنى الدولة بالموارد الطبيعية تزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي كما و تسعى الشركات إلى تحقيق كفاءة اكبر في إنتاج منتجات متميزة كثيفة العمل ، لذلك يعد توفر عنصر العمل الرخيص مع رخص الايدي العاملة جاذبات للاستثمار الاجنبي .

ج. **عوامل اجتماعية:** تتثمل في فهم ثقافة الشعوب للدول المضيفة ونسبة التعليم في المناطق التي تجذب الاستثمارات الاجنبية بالشكل الذي يتوافر للمستثمر ايدي عاملة متدربة وعالية الانتاجية ورخيصة. (عبد الحليم، 2021:) ونجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة مساهمته في خلق وظائف في سوق العمل.

3.2.2 المنافع المتحققة من الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة

ويمكن تلخيص أهم المنافع التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بالآتي :- (الاسرج، 2005: 7-8)

تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابه المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها. ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدى الاستثمار الأجنبي المباشر الى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير

مما يؤدى الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية. ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدى الى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلى مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها الى الأسواق الخارجية. ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير المهارة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية الا في حالات قليلة.

قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والادارية وتطويعها وتطويرها وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. الا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل

الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلى وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.

إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلى في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات الى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين، ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة الى السوق المحلى محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القلية ذات الدخل المرتفع في البلاد النامية.

دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة ايجابية،* وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة الى أن الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية فان تلك الشركات تتيح للدول المضيفة امكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

* ان اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية وذلك يعود الى ان نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدى للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها الى الخارج هذا بالإضافة الى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان وذلك في حالة عدم كفاية الايرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي

3. تجربة المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية

1.3. طبيعة المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية وتنظيمها

بدأت تجربة المناطق الحرة في الأردن عام 1973، حيث أقيمت في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت ولنجاح تجربة المنطقة الحرة في العقبة، تمّ التوسع في إنشاء المناطق الحرة العامّة، وأنشأت المنطقة الحرة الزرقاء في عام 1983، واستمر التوسع بإنشاء المناطق الحرة العامة إلى أن بلغت ستة (6) مناطق حرة عاملة موزعة على مختلف محافظات المملكة، إضافة إلى 37 منطقة حرة خاصة ، ومما تجدر الاشارة اليه ان ادارة تلك المناطق من مسؤولية المجموعة الأردنية لتطوير المناطق الحرة والمناطق التنموية (وهي احدى تشكيلات وزارة المالية) التي تشكل الذراع الاستثماري للحكومة الاردنية – التابعة الى وزارة المالية .

وسعيا الى تحقيق رؤية المملكة 2025 الخاصة بزيادة الاستثمار الاجنبي من خلال تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للأعمال والاستثمار أضحت المناطق الحرة أحد الركائز الاقتصادية الوطنية المهمة في جذب الاستثمارات لمختلف الانشطة الاقتصادية، وذلك نتيجة لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في المملكة.

وعلى وفق ما تقدم فان مسؤوليات مجموعة تطوير تتحدد بالآتي- :

أ. إنشاء وإدارة المناطق الحرة والحصول على التراخيص والموافقات اللازمة بما في ذلك توقيع عقد التطوير..

ب. إقامة جميع المنشآت اللازمة للمناطق الحرة وتوفير الخدمات الضرورية لها، ممارسة أي نشاط اقتصادي وخاصة الاستثماري منها وتحصيل بدل الخدمات المقدمة..

ج. تملّك وإدارة وتنمية وتطوير الأراضي بما في ذلك القيام بأعمال البنية التحتية والفوقية وكذلك إنشاء وإدارة وتطوير المرافق والخدمات اللازمة كالكهرباء والماء ومتطلبات السلامة العامة والبيئة وغيرها من الخدمات .

د. القيام بجميع التصرفات اللازمة لممارسة أي نشاط اقتصادي بما في ذلك بيع وشراء واستئجار وتأجير وإدارة ونقل الملكية والتنازل بعوض أو بدون عوض أو التصرف بأي شكل من الأشكال بالموجودات العائدة للشركة .

هـ. الترويج والتسويق لمنطقة التطوير وللخدمات المقدمة فيها، تملّك أي عقار وبيعه والتصرف فيه بأي شكل من الأشكال وتحديد سعر البيع والتأجير والاستثمار وتحديد بدلات الإيجار وتحصيلها .

و. التعاقد مع الخبراء والمستشارين والمتعهدين والمقاولين وشركات الإدارة والتشغيل لغايات إدارة المنطقة الحرة أو تطويرها والتعاقد مع الموظفين والعمال ..

أما الخدمات والتسهيلات التي تقدمها مجموعة تطوير فهي- :

أ. تجهيز المناطق الحرة والمناطق التنموية بالمرافق العامة وخدمات البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، شبكة اتصالات حديثة، تشمل: الهواتف والتلكس والفاكس والبريد والإنترنت).

ب. تجهيز المناطق الحرة والمناطق التنموية بالساحات والمستودعات اللازمة التي تغطي احتياجات المستثمرين.

ج. عملت المجموعة مع الجهات المعنية على فتح فروع لعدد من البنوك داخل المناطق الحرة لتسهيل عمل المستثمرين، وتأمين كافة الأعمال المصرفية، وكذلك فتح فروع لشركات التأمين، والتخليص في المناطق الحرة.

د. تتولى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية تسجيل الشركات بكافة أنواعها وإجراء التعديلات على هذه الشركات وإجراء المقتضى القانوني لانتهاء الشخصية.

هـ. إصدار شهادات منشأ (مناطق حرة) للمنتجات الصناعية التي تنتج داخل المناطق الحرة التي تقل نسبة المدخلات المحلية فيها عن.(40%)

و. توفير خدمة النافذة الواحدة وتشغيل بوابة الكترونية للشركة تمكّن المستثمرين المتعاملين من إنجاز ومتابعة معاملاتهم والاطلاع على كافة المعلومات المتاحة على البوابة. استثمارات المناطق الحرة العامة .

وعليه فان الاستثمار الاجنبي في المشاريع الاستثمارية الصناعية والتجارية والخدمات المقامة بالمناطق الحرة يتمتع بالإعفاءات التالية:

إعفاء الأرباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة وكذلك تجارة الترانزيت، والأرباح المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل حدود المناطق الحرة ويستثنى من ذلك الإعفاء الأرباح المتأتية من البضائع عند إدخالها السوق المحلي.

ب. إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.

ج. إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدّرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية، وسائر الضرائب، والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والأجور.

د. إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي.

هـ. السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفقًا للأحكام المعمول بها.

و. إعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند دخولها للسوق المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها.

ز. إعفاء المشاريع الصناعية من (10%) من بدلات الإيجار للأراضي والمنشآت المستأجرة.

2.3. استثمارات المناطق الحرة العامة

انشأت حكومة الاردن ستة مناطق حره موزعة توزيعا جغرافيا في محافظات المملكة كما موضح في الجدول (2)، ويتم التبادل التجاري في الانشطة التجارية والصناعية والخدمات، والموضحة اصنافها في الجدول (3)

جدول (2) توزيع المناطق الحرة في المملكة

المنطقة الحرة	سنة التأسيس	المساحة (دونم = ١٠٠٠ متر مربع)
المنطقة الحرة الزرقاء	1983	5200
المنطقة الحرة سحاب	1997	70
المنطقة الحرة المطار (الموقع القديم)	1998	23
المنطقة الحرة الكرك	2001	138
المنطقة الحرة الكرامة	2004	1200
المنطقة الحرة المؤقر	2012	122
المنطقة الحرة الجديدة (مطار الملكة علياء الدولي)	**2018**	**1000**

جدول (3) التبادل التجاري في المناطق الحرة

صناعي	تجاري	خدمات
قطع غيار اليات	وكالات سيارات	تأمين
مسبوكات معدنية	وكالات بضائع	بنوك
مشروبات غازية وعصائر	مركبات جديدة ومستعملة	صرافة
مواد غذائية ولحوم	قطع سيارات	تخليص
تصفيح مركبات وهياكل	أدوات منزلية وأثاث وتحف	مطاعم
أجهزة الطبية وأدوية	أجهزة كهربائية	محلات تجارية
زيوت معدنية	الكترونيات	صيانة مركبات
قوارب	أدوية	أي خدمات أخرى
لوحات الكترونية	معدات زراعية وصناعية وحرفية وماكنات صناعية	
معسل		
سجائر	انشطة تجارية جديدة يتم استحداثها	
صناعات جديدة يتقدم بها المستثمرون		

وقد بلغ اجمالي العقود الاستثمارية في تلك المناطق في عام 2021/ (2861) عقداً استثماريا موزع على المناطق الحرة العامة ، حظيت المنطقة الحرة في الزرقاء بالعدد الاكبر بحجم (2556) عقداً ، وبمقارنة نتائج العقود الاستثمارية بعام 2020 يتضح هناك انخفاض في اجمالي حجم العقود بنسبة 4% ،

هذا الانخفاض ناجم عن انخفاض حجم العقود في منطقة الزرقاء اي بحجم عقود بلغ (148) اي بنسبة (5%) وان كانت هناك زيادة في بعض حجم العقود للمناطق الحرة العامة الاخرى لكن بنسبة قليلة مقارنة بنسبة الانخفاض في الزرقاء ، والسبب في ذلك يرجع على عملية فسخ العقود غير الممارسة للنشاط الاستثماري في المنطقة الحرةً تمهيداً لإعادة تأجيرها لمستثمرين نشطين وفاعلين وكما موضح في الجدول (4)

جدول (4) توزيع العقود الاستثمارية حسب المناطق لعام 2021 -2020

المنطقة الحرة	العام		نسبة التغير
	2020	2021	
المنطقة الحرة الزرقاء	2,704	2,556	%5.5-
المنطقة الحرة سحاب	51	49	%3.9-
المنطقة الحرة المطار	110	139	%26.4
المنطقة الحرة الكرك	63	64	%1.6
المنطقة الحرة الكرامة	9	10	%11.1
المنطقة الحرة الموقر	42	43	%2.4
المجموع	2,979	2,861	%4-

ان العقود الاستثمارية في المناطق الحرة العامة تتوزع على الانشطة الصناعية والتجارية والخدمات، وشكل النشاط التجاري النسبة الاكبر لعدد العقود الاستثمارية في عام 2021، يليه قطاع الخدمات، وحققت المنطقة الزقاء النسبة الاكبر بحجم العقود بنسبة 89.3% من اجمالي العقود في العقود المناطق الحرة العامة، من ثم فان ارتفاع حجم العقود في نشاط او قطاع معين في منطقة حره معينة ناتج عن طبيعة الاستثمار في تلك المنطقة، وكما موضح في الجدول (5)

جدول (5) توزيع العقود الاستثمارية حسب المنطقة والنشاط الاستثماري في العام (2021)

المنطقة الحرة	النشاط			المجموع	النسبة لإجمالي العقود
	صناعي	تجاري	خدمات		
المنطقة الحرة الزرقاء	196	1,890	470	2,556	%89.3
المنطقة الحرة سحاب	12	30	7	49	%1.7
المنطقة الحرة المطار	9	88	42	139	%4.9
المنطقة الحرة الكرك	8	49	7	64	%2.2
المنطقة الحرة الكرامة	1	8	1	10	%0.4
المنطقة الحرة الموقر	6	34	3	43	%1.5
إجمالي العقود	232	2,099	530	2,861	%100

يتنوع مستثمري المناطق الحرة العامة بين الشركات المستأجرة والشركات غير المستأجرة والمستثمرين الافراد ، وبلغ عددهم(3317) مستثمر في عام 2021 ، وشكلت الشركات الاستثمارية المستأجرة النسبة الاكبر من بين بقية المستثمرين ، اذ بلغ عددهم (22434) شركة في عام 2021 ، وحصلت منطقة الزرقاء على النسبة الاكبر من المستثمرين والذي بلغ عددهم (2143) مستثمر ، وكما موضح في الجدول (6) ، وبشكل عام كان هناك انخفاض في عدد المستثمرين في عام 2021 مقارنة بعام 2020 ، بالرغم من ارتفاع عدد المستثمرين في بعض المناطق كمنطقة المطار والكرك والموقر ، الان ان نسبة الانخفاض في الكرك كانت اكبر من نسبة الارتفاع في عدد المستثمرين لتلك المناطق الامر الذي ادى الى تراجع عدد المستثمرين الكلي في عام 2021 .

جدول (6) توزيع المستثمرين حسب المناطق الحرة العامة 2021-2020

المنطقة الحرة	العام		نسبة التغير
	2020	2021	
المنطقة الحرة الزرقاء	2,217	2,143	%3.3-
المنطقة الحرة سحاب	48	46	%4.2-
المنطقة الحرة المطار	105	135	%28.6
المنطقة الحرة الكرك	58	61	%5.2
المنطقة الحرة الكرامة	8	8	%0.0
المنطقة الحرة الموقر	39	41	%5.1
مجموع عدد المستثمرين في الشركات المسجلة المستأجرة:	2,475	2,434	%1.7-
عدد المستثمرين في الشركات المسجلة غير المستأجرة:	288	278	%3.5-
مجموع عدد المستثمرين في الشركات المسجلة (المستأجرة وغير المستأجرة)	2,763	2,712	%1.8-
عدد المستثمرين الافراد:	671	605	%9.8-
إجمالي عدد المستثمرين (أفراد، شركات مستأجرة، وغير مستأجرة)	3,434	3,317	%3.4-

كما بلغ حجم الاستثمار في المناطق الحرة العامة لعام 2021 (1563) مليون دينار أردني منخفضا عن حجم الاستثمار لعام 2020 وبنسبة انخفاض (2.25%) وللأسباب التي وضحت سابقا، ويقدر ان يبلغ حجم الاستثمار نهاية العام الحالي 2022 بـ (1575) مليون دينار أردني مرتفعا عن عام 2021، كما موضح في الجدول (7)

جدول (7) حجم الاستثمار الاجمالي للمناطق الحرة العامة

العام	حجم الاستثمار الإجمالي (بالمليون دينار)	عدد العقود
2019	1,544	2,934
2020	1,599	2,979
2021	1,563	2,861
2022	*1,575	*2,935

اما ما يخص حجم النشاط التجاري من صادرات واستيرادات للبضائع والمركبات ، فقد سجل(4499) مليون دينار اردني لعام 2021 مسجلا ارتفاعا بنسبة 9% عن عام 2020 ، وكما موضح في الجدول (8) ، وسجلت صادرات الزرقاء والمطار الحجم الاكبر من النشاط التجاري مقارنة بالاستيرادات ، وشكلت اعلى مساهمة في النشاط التجاري للمناطق الحرة العامة هذا من جهة ومن جهة اخرى ، من الملاحظ ان حجم النشاط التجاري لعام 2021 ارتفع في اعلب المناطق الحرة العامة باستثناء منطقة الزرقاء ، وهذا يرجع الى انخفاض صادرات منطقة الزرقاء لعام 2021 عن عام 2020 وبنسبة (3.6%) وهذا يرجع الى ارتفاع تكاليف الشحن البري والبحري دفع المستثمرين العاملين في قطاع تجارة السيارات للبحث عن وجهات بديلة لتخفيض الكلف ما أمكن فضلاً عن تبعات وباء كورونا التي اصابت جميع القطاعات وفسخ العقود للشركات غير العاملة في الزرقاء .

جدول رقم (8) حجم النشاط التجاري لمختلف المستثمرين في المناطق الحرة العامة للعام 2021

المنطقة الحرة	حجم التجارة		نسبة التغير
	2020	2021	
المنطقة الحرة الزرقاء	3,672	3,523	%4.1-
المنطقة الحرة سحاب	287	414	%44.3
المنطقة الحرة المطار	481	505	%5.0
المنطقة الحرة الكرك	2	3	%50.0
المنطقة الحرة الكرامة	0	0	%0.0
المنطقة الحرة الموقر	16	54	%237.5
إجمالي حجم النشاط التجاري	4,458	4,499	%0.9

وحققت المناطق الحرة العامة في عام 2021 صافي تجارة موجب بلغ (279) مليون دينار أردني، فعلى الرغم من اجراءات الغلق التي شهدتها الموانئ جراء جائحة كورونا، وفسخ العقود للشركات المستثمرة التي لم تمارس نشاطها التجاري وارتفاع تكاليف الشحن، الا ان ذلك لم يوقف النشاط الاستثماري في تلك المناطق وهذا يحسب نقطة قوة للمجوعة التي تدير المناطق الحرة.

جدول (9) قيمة صافي التجارة للمناطق الحرة العامة لعام 2021 / المبالغ بالمليون دينار أردني

المنطقة الحرة	المستوردات	الصادرات	صافي التجارة
المنطقة الحرة الزرقاء	1,628	1,895	267
المنطقة الحرة سحاب	214	200	14
المنطقة الحرة المطار	238	267	29
المنطقة الحرة الكرك	1	2	1
المنطقة الحرة الكرامة	0	0	0
المنطقة الحرة الموقر	29	25	4
إجمالي قيمة البضائع الواردة والصادرة من المناطق الحرة العامة	2,110	2,389	279

ومن الجدير بالإشارة ان المناطق الحرة العامة تشتمل على مساحات اراضي معده للاستثمار الاجنبي، وقد سجلت منطقة الزرقاء اعلى نسبة اشغال للمساحات المطورة والمتاحة للتأجير حيث بلغت

(89.7%)، ومن ثم منطقة السحاب والموقر بنسبة (87.2%) و (85.5%) على التوالي، وحققت منطقة الكرك نسبة استغلال بلغت (54%)، فيما سجلت منطقة المطار ومنطقة الكرامة أدنى نسب استغلال اذ بلغت (11.1%) و (3.5) على التولي (التقرير السنوي للمجموعة الاردنية للتطوير والتنمية ،2021: 38) وكما موضح في الجدول (10)

جدول (10) المساحات الكلية المخصصة للمناطق الحرة العامة نهاية عام 2021/ الدونم

المنطقة الحرة	تاريخ التأسيس	المساحة الكلية	المساحة المتاحة (المطورة بالدونم)	المساحة المؤجرة (بالدونم)	نسبة الاشغال
الزرقاء	1983	5200	3637	3262	%89.7
سحاب	1997	70	47	41	%87.2
المطار	2018	1000	564	63	%11.1
الكرك	2001	138	100	56	%56
الكرامة	2004	2000	587	21	%3.5
الموقر	2012	122	90	77	%85.5
المجموع		8530	5025	3520	%70

3.2 استثمارات المناطق الحرة الخاصة

هي مناطق يطبق عليها تعريف المناطق الحرة العامة، ويشرف على إدارتها والاستثمار فيها أصحاب أو مؤسسي هذه المناطق من القطاع الخاص. وقد جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة الخاصة تنفيذا لتوجه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمارات ذات رؤوس الأموال الكبيرة التي تساهم في استيعاب جزء من العمالة الوطنية واستغلال الموارد الأولية المحلية في الإنتاج المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ، وبلغ عدد المناطق الحرة الخاصة العاملة والمرخصة(37) منطقة موزعة على مختلف محافظات المملكة وقد بلغت الشركات المستثمرة في تلك المنطقة نهاية 2021 (81) شركة(https://www.jfdz.jo)ولخصوصية هذه المناطق و محدودية الاستثمارات فيها فان عدد المستثمرين فيها اقل بكثير مما هو علهي في المناطق الحرة العامة ، وهذا ينسحب على حجم الاستثمار وصادرات واستيرادات المنطقة ايضا وكما موضح في الجدول (12)

جدول (12) مؤشرات الاستثمار في المناطق الحرة الخاصة لعام 2021

المؤشر	2020	2021
عدد المستثمرين	79	81
حجم الاستثمار (رأس المال المسجل للشركات) بالمليون دينار	561	565
مستوردات المناطق الحرة الخاصة (مليون دينار)	630	1009
صادرات المناطق الحرة الخاصة (مليون دينار)	522	747
حجم الأيدي العاملة	7634	8100

ان حجم الاستيرادات يفوق حجم الصادرات في المناطق الخاصة لعام 2021 ، وساهم النشاط الصناعي بالنسبة الاكبر في حجم الاستيرادات ويليه النشاط الخدمي ، وبالرغم من الظروف الاستثنائية لعام 2020 وتعافي الاقتصاد الاردني تدريجيا خلال 2021 ، الا ان المنطقة الحرة الخاصة شهدت زياد في حجم الاستيراد في النشاط الصناعي والخدمي وبنسبة 53% و 109% على التوالي ، كما شهد حجم الصادرات زيادة في النشاط الصناعي والخدمي لعام 2021 ايضا، فقد ازدادت صادرات النشاط الصناعي بنسبة (62%) ، اما صادرات النشاط الخدمي فقد ازداد بنسبة (32%) كما موضح في الجدول (13)

جدول (13) صادرات واستيرادات المناطق الحرة الخاصة عام 2021

القطاع الاقتصادي	2020	2021	نسبة التغير
	مستوردات (مليون دينار)	مستوردات (مليون دينار)	
القطاع الصناعي	407	625	%53
القطاع الخدمي	148	309	%109
القطاع الزراعي	35	20	%43-
القطاعات متعددة الأغراض	40	55	%38
المجموع	630	1,009	%60

2020	2021	نسبة التغير
صادرات (مليون دينار)	صادرات (مليون دينار)	
372	604	%62
50	66	%32
26	27	%4
74	50	%32-
522	**747**	**%43**

هذا من جانب ومن جانب اخر انخفضت استيرادات النشاط الزراعي في عام 2021 بنسبة (43%) عن عام 2020، مقابل زيادة طفيفة في صادرات نفس النشاط عام 2021 والتي بلغت (4%)، اما نشاطات القطاعات الاخرى فقد تقاربت نسب الزيادة في الاستيرادات ونسب الانخفاض في الصادرات عام 2021 والجدول (10) يوضح ذلك

ومن الاهمية بمكان، فان الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة العامة والخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، ساهم في توافر فرص عمل في كافة انشطة القطاعات المختلفة الامر الي من شانه تقليل نسب البطالة داخل المملكة، فقد بلغ اجمالي تشغيل القوى العاملة في المناطق الحرة العامة عام 2021 (14263 عامل)، وبلغ تشغيل القوى العاملة في المناطق الحرة الخاصة (8100 عامل) اي بإجمالي توظيف للقوى العاملة في المناطق الحرة للملكة (22363 عامل)

ومن خلال تحليل بيانات الاستيرادات والصادرات واعادة التصدير للمناطق الحرة بشكل عام والموضحة في الجداول (14) و (15) و (16) يتبن ان سياسة الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة في المملكة سمحت بتعدد اصناف المنتجات الخاصة بالتبادل التجاري ، سواء على مستوى النشاط التجاري او الصناعي او الخدمي ، وهذا يفضي الى خلق وظائف متنوعة ، والى ان تكون المنطقة الحرة الاردنية حلقة وصل ما بين المصدرين والمستوردين في دول الجوار او الشرق الاوسط ، ناهيك عن توسيع الخدمة للمستوردين المنطقة الحرة من خلال توافر منتجات تكميلية او منتجات بديلة او منتجات معزز للمنتوج المستورد الرئيس ، فضلا عن ذلك فان نوايا المشترين من المستوردين ممكن ان تتجدد عند مشاهدة التنوع الكبير في منتجات التبادل التجاري .كما يتبين من نتائج التحليل ان حجم الصادرات الوطنية يشكل الحجم الاكبر من التبادل الخارجي في المناطق الحرة والذي بلغ لعام 2021 (288,059,221.7) دينار اردني مرتفعة عن عام 2020 بنسبة 7%، تليها اعادة التصدير بحجم (271,731,445.6)دينار اردني منخفضة عن عام 2020 بنسبة 10%، ومن ثم الاستيرادات وبحجم (210,724,815.8)دينار اردني مرتفعة عن عام 2020 بنسبة 10.5% . هذا من جانب، ومن جانب اخر، يلاحظ ان اعلى قيمة من الاستيرادات والصادرات تحقق في النشاط الصناعي في منتجات الصناعات الكيمياوية او الصناعات المرتبطة بها، فيما حققت المنتجات الآلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الاجهزة الحجم الاكبر من اعاد التصدير

مما يتقدم يتضح اهمية الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة فعلى الرغم من الظروف الصحية الاستثنائية التي القت ضلالها على العالم اجمع وتشديدات الحكومة الاردنية وسياسات الاغلاق لمواجهة وباء كورونا، الان ان المناطق الحرة استطاعت ان تخفف وطأة الاغلاق العارض وعوضت الانخفاض بعد رجوع النشاط التجاري وتخفيف الاغلاق واجراءات الدخول الى المملكة، وهذا يشير ضمنا الى ان ادارة المناطق الحرة تسعى ان الالتزام بسياسة استدامة الاقتصاد.

كما ان المميزات التي أسهمت بزيادة جاذبية المناطق الحرة في الأردن تشمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، وتوفر الحوافز الممنوحة للمستثمرين الذين بلغ عددهم في نهاية النصف الأول للعام الحالي 3317 مستثمرا، وكذلك خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة في المملكة وبالأخص في الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة عن طريق تنويع الأنشطة الاستثمارية بالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي والزراعي والاعلام، حيث وفرت تلك الأنشطة فرص عمل لحوالي 27600 عامل في المناطق الحرة والمناطق التنموية. كما النهج السياسي المتبع من الادارة العليا والموقع الجغرافي وكفاءة الأيدي العاملة وتوفر البنية التحتية من أهم مقومات الاستثمار في المناطق الحرة، إضافة إلى المقومات التشريعية والقانونية التي كانت حافزا للاستثمار في المناطق الحرة.

المادة	الاستيرادات في **المناطق الحرة**	2020	2021
1	. حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	903117	1957366.3
2	منتجات المملكة النباتية	1802018	4126512.5
3	شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من أصل حيواني او نباتي	-	7000
4	. منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة	11462769	10293546.6
5	. منتجات معدنية	38473	182540.7
6	منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	71523830	84350037.7
7	. لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	7107987	6359197.2
8	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب يدوية واوعية مماثلة لها ...	-	-
9	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء او غيرها من المواد الضفر، اصناف صناعتي الحصر والسلاسل	750918	1399160.4
10	. عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سلولوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق سلولوزية مقوى ومصنوعاته	201424	504044.3
11	. مواد نسيجية ومصنوعاتها	5969965	3369155.4
12	احذية، اغطية راس، مظلات مطر وشمس، عصي وعصي بمقاعد، سياط واجزاء هذه الاصناف، ريش محضر واصناف من ريش، ازهار اصطناعية ...	1141440	36364.6
13	.Iمصنوعات من حجر او جص او اسمنت او حرير صخري او ميكا او من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته	6221235	3326140.2
14	. لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة)، نقود	2883	-
15	معادن عادية ومصنوعاتها	10288867	16726310.5
16	. آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، ...	23837336	22739927.1
17	. معدات نقل	10457447	24609279.4
18	ادوات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص وادوات والهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة...	6077	169437.4
19	اسلحة وذخائر، اجزاؤها ولوازمها	-	-
20	. سلع ومنتجات مختلفة	3536604	3495948
21	. تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية	-	2000
22	. غير مبين	35374252	27070847.5

جدول (15) الصادرات الوطنية في المناطق الحرة

المادة	الصادرات الوطنية في المناطق الحرة	2020	2021
1	. حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	–	21096.5
2	. منتجات المملكة النباتية	125903	110770.9
3	. شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من اصل حيواني او نباتي	32875	7000
4	.منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة	3944828	6425320
5	.منتجات معدنية	11751378	9117829
6	.منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	2.25E+08	2.51E+08
7	.لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	1615292	1398047
8	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب يدوية واوعية مماثلة لها، مصنوعات من مصارين الحيوانات	–	–
9	.خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء او غيرها من المواد الضفر، اصناف صناعتي الحصر والسلاسل	2108426	2138637
10	.عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق وورق مقوى ومصنوعاته	1226582	1142808
11	.مواد نسيجية ومصنوعاتها	1711975	2198085
12	.احذية، اغطية راس، مظلات مطر وشمس، عصي وعصي بمقاعد، سياط واجزاء هذه الاصناف، ريش محضر واصناف من ريش، ازهار اصطناعية، مصنوعات من شعر بشري	14934	15150
13	.مصنوعات من حجر او جص او اسمنت او حرير صخري او ميكا او من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته	5306804	1290981
14	.لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة)، نقود	–	35057.4
15	.معادن عادية ومصنوعاتها	10557471	8424950
16	.Iآلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الأجهزة	4620644	4236920
17	.معدات نقل	821450	8500
18	.ادوات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص وادوات واجهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة الساعات، ادوات موسيقية ...	–	3300
19	اسلحة وذخائر، اجزاؤها ولوازمها	–	–
20	.سلع ومنتجات مختلفة	297719	183455.8
21	.تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية	–	–
22	.Iغير مبين	–	1112.2

المادة	اعادة التصدير في المناطق الحره	2020	2021
1	.حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	7879218	2605693
2	.منتجات المملكة النباتية	14359333	11938681
3	.شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من اصل حيواني او نباتي	311625	430418.7
4	.منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة	10178100	10725139
5	.منتجات معدنية	4112060	4450068
6	.منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	29128195	19870538
7	.لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	30378508	54361916
8	.جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب يدوية واوعية مماثلة لها، مصنوعات من مصارين ...	111986	48191.9
9	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء او غيرها من المواد الضفر، اصناف صناعتي الحصر والسلاسل	399635	224005.3
10	.عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق ووورق مقوى ومصنوعاته	1179773	1211705
11	.مواد نسيجية ومصنوعاتها	4847049	9501266
12	.احذية، اغطية راس، مظلات مطر وشمس، عصي وعصي بمقاعد، سياط واجزاء هذه الاصناف، ريش محضر واصناف من ريش، ازهار اصطناعية، مصنوعات من شعر بشري	256062	274048.3
13	.مصنوعات من حجر او جص او اسمنت او حرير صخري او ميكا او من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته	1152439	1097601
14	.لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة)، نقود	71082	364367.9
15	.معادن عادية ومصنوعاتها	10535602	10262555
16	.آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الأجهزة	78624907	63924747
17	.معدات نقل	82942685	49024205
18	I.ادوات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص وادوات واحهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة الساعات، ادوات موسيقية، اجزاء ولوازم	17391824	25729495
19	.اسلحة وذخائر، اجزاؤها ولوازمها	–	–
20	.سلع ومنتجات مختلفة	5854857	5613744
21	.تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية	–	15000
22	.غير مبين	16976	58061

4. الاستنتاجات

1. ان الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة العامة ساهم في تنشيط عمل الكمارك وانشطة المركبات وعمليات النقل والشحن والعمليات المصرفية التي تحتاجها عمليات الاستيراد والتصدير.
2. أن يخضع تشجيع الاستثمارات الأجنبية للتخطيط الحصيف من خلال إستراتيجية تنظر للاستثمار على أنه علاقة مع الاستثمار المحلي لا انفصال بينهما، وتحول دون تردد المستثمر المحلي ودفعه إلى خارج الاقتصاد الوطني أينما وجد فرصًا بديلة تضمن له تحقيق عوائد أفضل من العوائد التي تتوفر له في الوطن، وهي بالمناسبة ذات الفرص التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في اقتصادنا أو حتى الاستمرار، التي تضمن استدامة مشاريعهم وأرباحها، وتحقق الأهداف من إنشائها، بما يصب في تعظيم النمو الاقتصادي، وتمتين محركات التنمية، والعمل، والتحسين المستمر للظروف المعيشية للجميع.
3. انعكاس حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة العامة على القطاعات الاقتصادية كقطاع الجمارك، وترخيص المركبات، والنقل، التخليص، التأمين وقطاع المصارف والبنوك وهذا يعكس الدور البارز الذي تلعبه المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
4. تحقيق ايرادات لصالح ضريبة الدخل ناجم عن عمليات التنازل فضلا عن ارتفاع عدد البنوك ومحلات الصرافة وبوالص التامين
5. تبقى المناطق الحرة مستمرة في انشطتها وفاعلة على الرغم من الظروف والازمات التي تحيط بها، فطبيعة الاستثمارات المتوافرة والتسهيلات المقدمة من ادارة المجموعة والطلب المتزايد على المناطق على المستوى دول الجوار ومنطقة الرشق الاوسط يجعلها نقطة التجارة المهمة للملكة، ناهيك عن نوع البضائع التي يتم تبادلها.
6. مساهمة الاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة للمملكة في توافر فرص عمل في كافة انشطة القطاعات المختلفة الامر الي من شانه تقليل نسب البطالة داخل المملكة.

7. عدم اغفال تسرب الاحتياطيات من العملات الصعبة من الاقتصاد الوطني على شكل أرباح للاستثمارات الاجنبية والتي يحرصون على تحويلها إلى بلدانهم في الخارج.

5. المصادر

Douglas Zhihua Zeng,(,2011), How Do Special Economic Zones and Industrial Clusters Drive China's Rapid Development?, The World Bank.

FAROLE, T., and G. AKINCI. (2011). Special Economic Zones: Progress Emerging Challenges and Future Directions. Washington, DC: World Bank.

Huang, Zuhui, Xiaobo Zhang, and Yunwei Zhu. (2008). "The Role of Clustering in Rural Industrialization: A Case Study of the Footwear Industry in Wenzhou." China Economic Review 19: 409–20.

Roberts, Sabrina, (2019) "Foreign Direct Investment in Kigali's Special Economic Zone and its Impact on Rwanda's Economic Reconstruction". Independent Study Project (ISP) Collection. 3133.

(Revised Kyoto Convention,1999

Steenbergen, V., & Javorcik, B. (2017, August). Analysing the impact of the kigali special economic zone on firm behavior.

World Bank Report ,(2008).

World Bank Report ,(2017).

https://www.jfdz.jo.

https://www.ammanchamber.org.jo.

https://jorinfo.dos.gov.jo.

الاسرج, حسين عبد المطلب , 2013، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية.

الجميلي، محمد سهيل محمد, 2007 , (الإصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر(، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد :جامعة بغداد، العراق.

عاشور، مزريق ،2013 (دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية– تجارب مختارة–)، الملتقى الوطني الأول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة ادرار، الجزائر

عبد الحليم، رويدة ثامر، 2021، (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق (للمدة – 2003 2019، بحث دبلوم مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، العراق).

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 13 / N°: 01 (2023)
Page 127 -158

Free Zones and the Attraction of Foreign Investment: The Experience of the Hashemite Kingdom of Jordan

Nagham, H. Alnama [1*], Raghad, M. Alnajm [2]
[1] College of Business Economics, Al-Nahrain University (Iraq),
naghamalnama@gmail.com
[2] Dijlah University (Iraq)
raghad.mohammed@duc.edu.iq

***Received* : 21-05-2023** ***Accepted* : 15-06-2023**

Abstract
Countries seek to attract foreign capital and utilize their natural and human resources to support their national economy and growth. This, in turn, requires creating a favorable investment climate legally, regulatory, and environmentally, as well as providing facilitations for the requirements of investing companies. Free zones are among the most important areas for foreign and domestic investments, serving as a mechanism to increase the country's Gross Domestic Product (GDP) and contribute to diversifying foreign trade sources. They act as a link between countries worldwide and help attract human resources while reducing unemployment.
The free zones in the Hashemite Kingdom of Jordan are considered a significant investment center due to the country's geographical location, political stability, security, infrastructure availability, customs transactions, imports, tax incentives, and foreign currency transfers, among other factors. Therefore, the aim of this research is to discuss the legislative and legal frameworks and regulatory requirements governing the operations of free zones in the kingdom, as well as the contribution of these zones to attracting foreign investments and their impact on the kingdom's exports, imports, and re-exports. Additionally, their contribution to the sustainability of investments and economic development will be examined.

Keywords:
Free zones;
FDI;
Jordan
JEL Classification Codes : B17, F21, F23

[*]**Corresponding author**